بسم الله الرحمن الرحيم

المياه في الشرق الأوسط :

نزاعات محتملة وتعاون مأمول

المحرران

والتينا شومان و مانويل شيفلر

ترجمة

الأستاذ الدكتور/ عبدالعزيز محمد البسام و الأستاذ الدكتور/ سمير محمود الشاذلي

وكيل كلية العلوم – قسم الجيولوجيا جامعة الاسكندرية

المؤتمر الدولي للمياه والمعاهدات الخاصة بالمياه الموثقة

النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود

ص.ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ - المملكة العربية السعودية

ح جامعة الملك سعود، ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م)

هذه ترجمة عربية مصرح بها من مركز الترجمة بالجامعة لكتاب :

Water in the middle East – Poential for Conflicts Prosects for Cooperation
By : Schumann & Schiffler
© Springer verlag, 1998 .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

شومان ، والتينا

المياه في الشرق الأوسط : نزاعات محتملة وتعاون مأمول . / والتينا شومان ؛ مانويل شيفلر ؛ عبدالعزيز محمد البسام ؛ سمير محمود الشاذلي – الرياض ، ١٤٢٧هـ

٣٢٥ص، ١٧×٢٤سم

ردمك: ٩-٠٧٢-٥٥-٩٩٦٠

١- الأمن المائي ٢- المياه – اقتصاديات ٣- المياه – العالم العربي أ. شيفلر ، مانويل (مؤلف مشارك) ب. البسام ، عبدالعزيز محمد (مترجم) ج. الشاذلي ، سمير محمود (مترجم) د. العنوان

ديوي ٣٣٣,٩١٠٢ ١٤٢٧/٦٨٠١

رقم الإيداع : ١٤٢٧/٦٨٠١
ردمك : ٩-٠٧٢-٥٥-٩٩٦٠

حكمت هذا الكتاب لجنة متخصصة ، شكلها المجلس العلمي بالجامعة وقد وافق المجلس على نشره – بعد اطلاعه على تقارير المحكمين في اجتماعه الخامس عشر للعام الدراسي ١٤٢٦/١٤٢٧هـ والمعقود بتاريخ ١٤٢٧/٣/٢٠هـ الموافق ٢٠٠٦/٤/١٨م

النشر العلمي والمطابع ١٤٢٧هـ

شكر وعرفان

يود المحرران أن يتقدما بالشكر إلى جميع المشاركين في المؤتمرين الأول والثاني حول المياه في الشرق الأوسط اللذان عقدا في برلين خلال الفترة من ١٧ إلى ١٨ يونيو من عام ١٩٩٥م وخلال الفترة من ٢١ إلى ٢٢ سبتمبر من عام ١٩٩٦م على التوالي. إذ كانت إسهاماتهم مهمة في تطوير واختبار الأفكار التي احتواها هذا المجلد. والتي تم تحديثها منذ ذلك الوقت حتى تاريخ النشر. نود أن نعبر عن عرفاننا بالجميل وبشكل خاص لسباستيان بتنر من مركز برلين العلمي (wzb) الذي رأس وأدار المؤتمرين باجتهاد كبير وبأسلوب راق ومنفتح.

برلين ١٩٩٨

والتينا شومان

مانويل شيفلر

مقدمة

ذكر بطرس بطرس غالي - وزير الشؤون الخارجية المصري السابق والسكرتير العام للأمم المتحدة السابق - بعد حرب الخليج الثانية "أن الحرب القادمة في الشرق الأوسط لن تكون من أجل النفط بل من أجل المياه". وسرعان ما ردد العديد من السياسيين صدى هذا التصريح الشهير : قبل أن يصبح سليمان ديميريل رئيساً لتركيا، أعلن بأن مياه الفرات ودجلة تخص تركيا، كما أن النفط يخص العرب، وفي عام ١٩٩٠م أعلن رافايل يتان، وزير الزّراعة الإسرائيلي في جروسلم بوست ذلك الوقت، أن إسرائيل لن تترك أبداً الضفة الغربية للفلسطينيين لأن إمدادات مياه إسرائيل سوف تكون معرضة للخطر. وأخيراً أعلن إسماعيل سيراجيلدن نائب رئيس المصرف الدولي في ١٩٩٥م "أن حروب القرن القادم ستكون من أجل المياه".

هذه التصريحات نمطية في مناطق الشرق الأوسط ومناطق عديدة أخرى في العالم، والتي تعاني من خلافات حول مصادر المياه العذبة. ويختلف الأمر تماماً إذا كان المقصود من هذه التصريحات أنها تمثل تهديداً حقيقياً لإمدادات مياه الدول، أم أنها تعبر عن الموقف الرسمي للدول في المفاوضات والتي غالباً ما تتم بشكل سري. ويكشف التحليل عن كثب لقضية مصادر المياه العذبة الدولية، كما نحاول في هذا الكتاب بصدق كشف الوضع الخطر في قضية النزاع على المياه. كما يضع هذا التحليل هذه

النزاعات ضمن الإطار الأكبر للنزاعات السياسية بالمنطقة، ويوضح المحاولات السابقة والحاضرة لوضع الحلول وكذلك الإمكانية المستقبلية للتعاون، مع تقديم حلول ترضي جميع الأطراف المعنية.

هذا التحليل ونتائجه ليس مقصوراً على الشرق الأوسط فقط، حيث يشترك حوالي ٤٠٪ من سكان العالم في أنهار دولية. فنزاعات المياه موجودة أيضاً في آسيا، على سبيل المثال أنهار السند، جانجيس وميكونج. كما أن أنهار دولية أخرى، مثل: السنغال، النيجر وزامبيزي في أفريقيا وديو جراند وبارانا في أمريكا بها توترات، ورغم أنها أقل في الوقت الحاضر، لكن إمكانية النزاع ما تزال قائمة. أما في أوروبا فإن معظم القضايا المتعلقة بالأنهار الدولية سويت بنجاح نسبي، خاصة قضايا الملاحة ونوعية المياه على طول نهري الراين والدانوب.

تناولت المؤتمرات الدولية المتعددة مراراً وتكراراً قضية الإدارة المطورة للمياه، متضمنة قضية الأنهار الدولية. وقد كان لبعض المنظمات الغير حكومية السبق في إدراك أبعاد هذه المشكلة. وعلى سبيل المثال، فإن جمعية القانون الدولية عام ١٩٦٦م تبنّت قواعد هلسنكي، التي عرضت توصيات للاستفادة العادلة من مصادر المياه العذبة الدولية، وتبع ذلك بعض المؤتمرات الحكومية، ففي عام ١٩٧٧م تم عقد المؤتمر الأول لشؤون المياه برعاية الأمم المتحدة في الأرجنتين بوجود ممثلين لحكومات العالم، حيث تم الاتفاق على خطة مشروع (ماردل بلاتا) "Mar del Plata Action Plan" والذي تم تطويره فيما بعد إلى العقد الدولي للمياه والصحة العامة. ولقد كانت خطة مشروع (ماردل بلاتا) أول وثيقة حكومية تنظم الإدارة العادلة لمصادر المياه العذبة الدولية. وقبل بضع سنوات، في عام ١٩٧٠م، حيث إن عهد إلى لجنة القانون الدولي بالأمم المتحدة بإعداد اتفاقية لاستخدام المياه العذبة الدولية، حيث إن هذه المهمة استغرقت أكثر من

جيل لإنجازها. وفي غضون ذلك، تبنّى المؤتمر الدولي للمياه والبيئة اتفاقية دبلن في عام ١٩٩٢م، وفي نفس العام أسفر مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتطور (UNCED) المنعقد في ريو دي جانيرو عن برنامج ٢١ (خطة العمل البيئية الشاملة للقرن الحادي والعشرين) والذي تضمن فصلاً عن إدارة موارد المياه العذبة. وقد دعت كلتا الوثيقتين إلى الإدارة المتكاملة لموارد المياه العذبة في مستوى حوض النهر، سواء في حالة بلد منفرد أو بشكل دولي. ونشأت بعد هذه المؤتمرات مؤسسات دولية جديدة تشمل منظمات مهنية دولية ووكالات متبرعة وأيضاً بعض القطاعات الخاصة، مثل: المجلس العالمي للمياه والهيئة الدولية للموارد المائية، واللتين تأسستا في عام ١٩٩٦م. وقد نظمت هذه المؤسسات الجديدة منتدى المياه العالمي الأول، الذي أجتمع في مارس ١٩٩٧م في مراكش وكرّر العديد من مقترحات المؤتمرات السابقة. وأخيراً، بعد مناقشات مطولة وجدل شديد، تبنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة، في مايو ١٩٩٧م اتفاقية المياه الدولية بأغلبية كبيرة، والتي تنظم قواعد للاستفادة المنصفة والمعقولة لمصادر المياه العذبة الدولية. وتعتبر هذه خطوة كبيرة للأمام، أخذاً في الاعتبار أن هذه أول وثيقة تحظى بإجماع حكومي كبير على هذه القضية الحاسمة. على أية حال، لن تصبح هذه الوثيقة فعّالة إلا بعد المصادقة عليها من ٣٥ دولة، الأمر الذي يُتوقع حدوثه في غضون ثلاث سنوات.

ومنطقة الشرق الأوسط هي يقيناً أكثر مناطق العالم التي بها نزاعات حادة حول المياه، وذلك لوجود أحواض الأنهار الدولية الرئيسية الثلاث، الأردن، الفرات والنيل. ويبقى التساؤل الهام هل النزاعات على مصادر المياه النادرة هي في الحقيقة سبب رئيسي للتوتر والنزاع المسلح في المنطقة أم أن الوضع سيصبح كذلك في القريب العاجل. وعلى الجانب الآخر هناك الرأي الذي يقول أن النزاع في الشرق الأوسط له جذور تاريخية

وسياسية متعددة ليس لها علاقة بندرة المياه وأن النزاع على المياه هو مجرد ساحة واحدة من تلك النزاعات المتعددة. وهناك أيضاً بعض النزاعات على المياه في المناطق القاحلة التي لا ترتبط بنزاعات سياسية مثل: النزاع بين الولايات المتحدة والمكسيك، ولكن هذه النزاعات الأخيرة لا تؤدي إلى نفس القدر من التوتر. وليس من السهولة التأكد من أن النزاعات على الموارد الطبيعية هي سبب النزاعات السياسية، ولا يتوقع من هذا الكتاب إجابة مؤكدة، ولكنه يحاول أن يدمج آراء متعددة حول هذا الموضوع.

إن الحل الوارد في هذا المجلد متشعب، فمن وجهة نظر المؤلفين وعلماء السياسة والاقتصاديين والمهندسين يعتبر الحل وحيد التوجه لمسألة دولية معقدة جداً كهذه ناقص وغير متماسك.

إن العمل الحالي هو نتيجة مؤتمر أكاديمي تم تنظيمه بواسطة معهد التطّور الألماني (GDI) ومعهد الإدارة في التصميم البيئي (IMUP) التابع لجامعة برلين التقنية في ٢١- ٢٢ سبتمبر ١٩٩٦م في (GDI) برلين. وسبق هذا مؤتمر آخر عن إدارة المياه في حوض نهر الأردن عقد أيضاً في (GDI) في ١٧- ١٨ يونيو ١٩٩٥م [١].

ومكّن التبادل المركّز للآراء خلال وبعد هذين المؤتمرين المؤلفين أن يدمجوا العديد من اقتراحات المشاركين بأبحاثهم. لذا فنحن نأمل ألا يكون هذا الكتاب محتوياً على عدد من المواضيع الغير مترابطة، ولكن يقدم مجموعة من الآراء المنسقة وأيضاً، بالطبع، وجهات النظر المختلفة للمؤلفين.

ولم تنشأ البحوث المقدمة في هذا الكتاب من فراغ أكاديمي، ولكن تمت الاستعانة بعدد من الكتب والأبحاث التي صدرت خلال السنوات المنصرمة عن المياه في الشرق الأوسط. وأهم هذه الأبحاث تلك التي تمت في الولايات المتحدة في أواسط الثمانينات

---

(١) Libiszewski and Schiffler 1995

بواسطة (Naff & Matson) وكذلك (Kolars & Mitchell)، علاوةً على (Starr & Stoll)، ثم أبحاث (Lowi & Wolf) مع آخرين، في أوائل التسعينات. وهناك أيضاً بعض الإسهامات الرائعة تمت كذلك في التسعينات بواسطة (Allan، Mallat & Biswas) في إنجلترا، وكذلك بواسطة (Kliot) في إسرائيل و (Ohisson) وآخرون في السويد [٢]. وبالنسبة لألمانيا وسويسرا، فإن الأبحاث عن هذا الموضوع لم تظهر حتى أواسط التسعينات[٣]، واعتمدت على الخبرة المكتسبة من الباحثين السابقين. وهذا الكتاب محاولة لجمع نتائج هذه البحوث مع دمج تجربة المؤلفين العملية، حيث اكتسب العديد منهم خبرة مهنية كبيرة لكيفية إدارة موارد المياه في الشرق الأوسط.

ينقسم هذا الكتاب إلى جزئين، يتناول الجزء الأول السمات العامة (سياسية، اقتصادية أو قانونية) لنزاعات المياه الدولية، بينما يعرض الجزء الثاني دراسات إقليمية على أحواض الأردن، الفرات والنيل.

يبدأ الجزء الأول بمراجعة قانون المياه العذبة الدولي الحالي من قبل (Barandat and Kaplan)، حيث يكرر المؤلفان المبادئ الثلاثة الأساسية لذلك القانون، ويقدمان نظرة شاملة لتطوره التاريخي منذ تبنى قواعد هلسنكي. كذلك أشارا إلى المناقشات الساخنة التي دارت في الأمم المتحدة ومن ثم أدت إلى اتفاقية المياه الدولية، بما في ذلك محاولات عدد من الدول أن تجعل الاتفاقية أقل تحديداً وأقل تأثيراً وأن تؤخر ظهورها ووضعها حيز التنفيذ. ثم يناقش المؤلفان بالإضافة إلى ذلك إمكانية تنفيذ القانون الدولي، بما في ذلك الإقتراح بإنشاء المجلس البيئي للأمم المتحدة. وهما يؤكدان على أن الدول يجب أن تتنازل عن بعض من سيادتها الوطنية المعتادة إذا أريد لقانون المياه

---

(٢) Naff and Matson 1995; Kolars and Mitchel 1991; Starr and Stoll 1988; Lowi 1995; Wolf 1995; Allan and Mallat 1995; Biswas 1994; Kliot 1994; Ohisson 1995

(٣) Cf. Barandat 1997; Dombrowsky 1995; Libszewsky 1995; Scheumann 1993; Schiffer 1995; Vallianatos-Grapengter 1996; Durth 1996.

الدولي أن يصبح فعالاً. وأن انتشار "مجتمعات مدنية" في البلدان النامية هو مطلب أساسي لكي تزداد الثقة بهذه البلدان في المجتمع الدولي.

قام (Schiffler) بناءاً على رؤية (Barandat and Kaplan) بتحليل خمس معاهدات مياه ثنائية موجودة في الشرق الأوسط (بين مصر والسودان، إسرائيل والأردن، الأردن وسوريا، سوريا والعراق، وأيضاً تركيا وسوريا)، ويتناول هذا التحليل ستة عوامل تعتبر حاسمة لكي تكون المعاهدات ذات تأثير، هذه العوامل هي : التوافق مع قانون المياه العذبة الدولي، أهمية الصِّلات بالقضايا الغير متعلقة بالمياه، عند عقد اتفاقيات ثنائية يجب مراعاة حقوق باقي الدول المشتركة في النهر، توزيع خطر الجفاف بين أطراف المعاهدة، أخذ العوامل البيئية في الاعتبار، وضع الشروط اللازمة لتنفيذ المعاهدات. وقد توصل (Schiffler) إلى ضرورة إعطاء بعض التوصيات للتوسع في عمل معاهدات مياه دولية جديدة، التي تعتبر ضرورية لتسوية أي نزاعات حول المياه في الشرق الأوسط.

أما (Renger) فقد اكتشف وجود صلات بين قضية المياه والحالة السياسية العامة في الشرق الأوسط، على أساس المفاهيم النظرية للقوة، الأمن والرفاهية. فهو يعتقد أن السبب في تجميد عملية السلام أن إسرائيل باعتبارها البلد الأقوى قد أنجزت أهدافها إلى حد كبير : تحسين العلاقات مع عدد من الدول العربية، رفع المقاطعة العربية، بالإضافة إلى النجاح على المستوى الدولي كما يتضح من توقيع اتفاقية التعاون مع الاتحاد الأوروبي في ١٩٩٥م. وفيما يتعلق بالقوة والأمن، فإن نزاع إسرائيل مع الفلسطينيين والأردن هو أصلاً نزاع على المياه. أما النزاع بين إسرائيل وسوريا / لبنان، اللتان تملكان مصادر مياه هامة خارج حوض نهر الأردن، فهو نزاع يتعلق بالأمن على الجانب الإسرائيلي، وبالهيبة الوطنية على الجانب العربي. وعلى الرغم من أن نصف

إمدادات إسرائيل من المياه تعتمد على مصادر خارج حدودها المعترف بها دولياً، فإن احتمال القتال على المياه يبدو هامشياً. وبسبب الرفاهية ترفض إسرائيل أن تخفض استعمال المياه في القطاع الزراعي. أما الفلسطينيون، فهم يعانون بشدة من نتائج ندرة المياه حيث إن نصيب الفرد من المياه منخفض جداً. وسياسياً، الفلسطينيون ضعفاء وبعيدون عن إنجاز هدفهم الرئيسي في عملية السلام، أي دولة فلسطين المستقلة. أما عن سوريا فقد وجدت أنه من الأفضل لها ألا تربط بعملية السلام، وأصبحت في موقع من غير المحتمل أن يتغير. ويستنتج (Renger) أن هناك بعض المجال المحدود لتعاون إقليمي في مجال المياه، ولكن هناك اعتبارات الأمن والإقليمية التي لها الأسبقية على المياه.

ويقارن (Durth) نزاعات المياه الدولية في المناطق المتكاملة سياسياً واقتصادياً مثل أوروبا مع تلك الغير متكاملة كالشرق الأوسط. ففي المناطق الغير متكاملة، يسود إدراك مختلف لما هو صحيح وعادل، بعكس الإجماع الكامل على مثل هذه القضية في المناطق المتكاملة، وفي الحالة الأولى، من الممكن أن يكون الاتفاق على الإجراءات فقط كخطوة أولى أكثر احتمالاً من الاتفاق على النتائج، كما أن وضع الأطراف في النزاع يتأثر بشدة باعتبارات الهيبة الوطنية، بدلاً من الفوائد الاقتصادية الهامة. وكمثال على تضييع فرص التعاون الاقتصادي هو عرض تركيا أن تبيع مياه وكهرباء إلى البلدان العربية، فقد ترك هذا العرض بدون إدراك لجدواه. وفي أوروبا، مقارنة بالشرق الأوسط، تم تخفيف احتكار الدولة لتبادل المعلومات والمفاوضات عن طريق السماح لشخصيات غير حكومية مثل المنتفعين بالمياه أن يقوموا بالاتصالات وعمل الاتفاقيات القانونية، كما هو الحال بميناء روتردام، حيث تم عمل اتفاقيات عن تراكم الطمي

بالمينـاء مـع الشخـصيات المسئولة. وانتهـت مقالـة (Durth) بعـدد مـن التوصـيات لحـل نزاعات المياه الدولية.

أما (Küffner) فقد بدأ مقالته بنظرة عامة على نزاعات المياه الدولية في جميع أنحاء العالم وتحليل مختصر لمعاهدات المياه الدولية الموجودة ونقاط الضعف بها. فهو يدعو إلى مفهوم المشاركة في الأنهار الدولية عن طريق الإدارة المشتركة لها من خلال وكالة دولية مما يعود بالفائدة المتبادلة القصوى، بدلاً من تقسيم المياه وإدارتها بشكل منفصل وبكلفة أعلى. وأوضحت دراسات الألماني (Ruhrverband) وآخرين أهمية الخبرة الدولية في الإدارة المشتركة حيث تساهم في حل النزاعات وتؤدي إلى خفض الكلفة. وقد تم اكتساب خبرة كبيرة للإدارة المشتركة في قطاع الكهرباء. أما في قطاع المياه، فإن الخبرة ما زالت محدودة في مجال التعاون للإدارة المشتركة لاستخدام المياه ومياه الصرف الصحي، وذلك على المستوى الوطني الفرعي. ويمكن أن يشجع تكوين وكالات دولية فكرة الإدارة المشتركة (مما يساهم في توفير المياه) عن طريق القيام بالتالي: عمل تجميع لاستخدامات المياه الوطنية، وضع تعريفات تغطي التكلفة الفعلية، خصخصة منافع المياه، وترك الملكية العامة لمصادر المياه. وبالنسبة لحوض الأردن فإن مثل هذا التعاون يكون صعباً إلى حد كبير وذلك لأن الملكية العامة هي الوضع السائد لموارد المياه، كما أن هناك تدعيم لتعريفات المياه، وبالإضافة إلى ذلك فإن الثقة غائبة بين جميع الأطراف. وهناك فقط بضع أمثلة للتعاون الدولي وسوف توصف في المقالة كحجر أساس محتمل للتعاون المستقبلي.

ويشتمل الجزء الثاني من هذا الكتاب على دراسات إقليمية على أحواض الأردن، الفرات والنيل. وتقدم (Dombrowsky) في الفصل السادس نظرة شاملة عن مصادر واستخدام المياه في حوض الأردن، اعتماداً على نتائج دراسة إقليمية للمياه في

فلسطين، الأردن وإسرائيل، تم تمويلها من الحكومة الألمانية في إطار مفاوضات السلام متعددة الأطراف. ولا تعرض الدراسة الإقليمية معلومات عن المياه على أساس وطني فقط، ولكن أيضاً على أساس الحوض الهيدرولوجي، الذي يعتبر الوحدة الجغرافية الملائمة لإدارة المياه. وتقارن (Dombrowsky) المواقع الإستراتيجية ـ المائية للأطراف الخمس المشتركين في حوض النهر، ثم تقوم بوصف نتائج المسارات الثنائية والمتعددة الأطراف لعملية السلام المتعلقة بالمياه، متضمنة الاتفاقيتين الموقعتين بين إسرائيل والأردن (ملحق ٢ لمعاهدة السلام) وبين إسرائيل والسلطة الفلسطينية (الاتفاقية المؤقتة "Oslo B") وقد أكدت الباحثة أن الاتفاقيتين تفتقدان إلى احترام لبعض مبادئ قانون المياه الدولية في صالح إسرائيل. كما حللت إمكانية الحصول على فوائد اقتصادية من التعاون، ولكنها أكدت على وجود عقبات للتعاون في قطاع المياه، منها في المقام الأول مأزق عملية السلام، الإحجام عن تخفيض استعمال المياه في القطاع الزراعي، والتفاوت الاقتصادي. ونتيجة لذلك، فإنها تحذر بأن المجموعة الدولية لا يجب أن تركز على تمويل "الحلول الكبيرة" في البنية التحتية، كما يفضل الأطراف في المنطقة، ولكن بالأحرى على تحسين الإدارة المشتركة للمصادر الموجودة، وهو الدعم الأقل تكلفة، لكن أكثر صعوبة سياسياً.

تصف (Scheumann) في الفصل السابع مشاريع الري التركية المتطورة، وكذلك المشاريع الكهربائية ـ المائية المقامة في أعالي الفرات وتقيم تأثيرها على رصيد مياه النهر. وقد وجدت وبشكل يدعو للتعجب، أنه بسبب التطبيق البطيء لمشاريع الري فإن التأثير الحالي على رصيد المياه منخفض جداً، وسيتغير هذا الوضع ببطء شديد. وفضلاً عن ذلك، فإن طلبات المياه للدول المشاركة في النهر ليست كبيرة جداً، بحيث إن التوصل إلى اتفاقية يبدو ممكناً إذا لم تتداخل عوامل أخرى. وفي تحليلها لتاريخ النزاع

والمفاوضات بين الدول الثلاث المشتركة في النهر، أي تركيا، سوريا والعراق لأكثر من نصف قرن، وجدت (Scheumann) أن القضايا الغير متعلقة بالمياه، مثل مساندة سوريا لحزب العمال الأكراد "PKK"، أثرت بسلبية شديدة على قضية المياه. ومع ذلك، وعلى الأقل في حالة واحدة فإن هناك اتفاقية على شؤون المياه بين تركيا وسوريا، وتوضح هذه الاتفاقية أن العلاقات السياسية الإجمالية بين الدول المشتركة في النهر يمكن أن تؤدي إلى نتائج تعاونية. وفي نفس الوقت يمكن أن تشكل النزاعات على السيادة الإقليمية عائقاً للاتفاقيات على قضايا المياه، وقد تكون الاتفاقية محتملة التطبيق إذا قدمت فوائد لجميع الأطراف المعنية، وأخيراً أوضحت (Scheumann)، أنه على الرغم من الآثار السلبية لمشاريع أعالي النهر فإنها تجلب بعض الفوائد على دول المصب مثل: حصر الرواسب وتقليل التقلبات في تصريف النهر.

قام (Schiffler) في الفصل الثامن بعرض نظرة شاملة تاريخية ومختصرة لأنماط استعمال المياه في حوض النيل منذ نهاية القرن، ثم حلل اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان الموقعة عام ١٩٥٩م، والتي تبقي حتى اليوم الاتفاقية الدولية الوحيدة للمشاركة في المياه بين الدول العشر المشتركة في حوض النيل. وقد تم تقييم موقع إثيوبيا الحاسم كأكثر بلاد أعالي النهر أهمية، ومشاكل بناء السدود على طول النيل الأزرق. وفضلاً عن ذلك، تم تقييم التوقعات لاتفاق متعدد الجوانب بين كل الدول المشتركة في حوض النهر كنتيجة لسلسلة المؤتمرات المستمرة. كما تمت مناقشة التأثيرات المحتملة لتغيير المناخ على رصيد المياه، وأيضاً التأثيرات المحتملة لانخفاض تدفق المياه إلى مصر باعتبارها آخر شريك قبل المصب. كذلك تم عمل دراسة تفصيلية لحركة مصر الحديثة في السياسة الزراعية، بما في ذلك تحويل المياه إلى النيل "النيل الثاني" بالصحراء الغربية

ونقل مياه النيل إلى سيناء. وتنتهي مقالة (Schiffler) بمناقشة موجزة عن درجة النزاعات حول النيل : هل هي نتيجة ندرة المياه أو بالأحرى عدم وجود المياه.

بالرغم من اختلاف وجهات نظر المشاركين في مقالات هذا الكتاب حول بعض القضايا، فإنه من وجهة نظر المحررين يمكن استخلاص التالي من الكتاب :

- تقدم اتفاقية المياه الدولية المتبناة مؤخراً من الأمم المتحدة إطاراً شاملاً وواعداً لحل نزاعات المياه العذبة الدولية في الشرق الأوسط.
- الماء نادر في الشرق الأوسط، لكن ندرة المياه هي مفهوم نسبي، فالطلب للمياه يحدد بسعره، الذي هو منخفض في سائر المنطقة، وبالسياسات الزراعية، التي تهدف إلى الاكتفاء الذاتي في العديد من البلدان العربية، وتسببت هذه السياسات التفاقم في طلب المياه حيث يكون الطلب أعلى بكثير من الاحتياجات البلدية والصناعية التي يمكن أن تلبي من مصادر المياه التقليدية الموجودة في الشرق الأوسط حتى مع الزيادة الكبيرة في عدد السكان.
- وجود حلول عالية التقنية لمشكلة المياه تبقى حتماً خادعة، في الغالب بسبب التكلفة العالية (تحلية مياه البحر وعمل انتقالات بعيدة المدى) أو بسبب النزاعات السياسية فيما يتعلق بنقل المياه الدولية.
- يتصف الشرق الأوسط بوجود عدد من النزاعات السياسية والتاريخية الراسخة والتي لا ترتبط بقضايا المياه، ولكن لها آثار سلبية على إدراة موارد المياه الدولية. ومع ذلك، فإن قيام حرب مياه فعلية، كما يتوقع العديد من المراقبين، أمر بعيد الاحتمال.
- تؤثر المجموعات التي تتولى الشؤون الزراعية سلبياً على قضية المياه فهي تعارض أي تخفيض في استعمال المياه من أجل الزراعة أو استقطاع في الخطط التي تزيد

المساحة المروية، ويمكن أن يشكل هذا عقبة في سبيل التعاون لحل نزاعات الأنهار الدولية.

- تعد القضايا التي لا علاقة لها بالمياه مهمة، ولكن تأثيرها على جاهزية التعاون متناقضا. فمن جهة، هناك الرغبة أن يكون الشريك موثوق به في الساحة الدولية مما يكون حافزاً للالتزام بالقانون الدولي. ومن جهة أخرى، فإن قضايا الأمن أو محاولة الحفاظ على الاكتفاء الغذائي الوطني يمكن أن يعيق هذا التعاون.
- يحرك الماء العواطف في الشرق الأوسط. وبالتالي فإن قضية المياه يمكن أن تُسَيّس بشكل سهل ويمكن أن تضخم لأجل الأغراض السياسية. والتحليل المتزن والواقعي للتكاليف الاقتصادية وفوائد الخيارات المتعددة هو الاستثناء وليس القاعدة بالنسبة للسياسيين الشرق أوسطيين.
- يمكن أن تنتقل الخبرة الأوروبية في الإدارة المشتركة للمياه جزئياً إلى الشرق الأوسط. ولكن هناك بعض العوامل التي تجعل تطبيق هذه الخبرة في المنطقة صعب جداً، ومن أهم هذه العوامل : سيطرة النزاعات السياسية الممتدة الجذور، غياب القوانين المشرعة ديموقراطياً، غياب المجتمعات المدنية في معظم بلدان المنطقة، وأهمية الزراعة المسقية بمشاكلها النوعية.
- التعاون متعدد الأطراف بين كل الدول المشتركة في حوض هيدرولوجي في شكل إدارة مشتركة لموارد نهر (كما تمت التوصية به من وجهة نظر اقتصادية وبيئية) ليس عملياً في مثل هذه الظروف، وخاصة إذا كان التعاون يتطلب تعدياً كبيراً على السيادة الوطنية، وما لم يسبق ذلك حل النزاعات السياسية المعروفة في الشرق الأوسط.

- يمكن أن يتحقق تعاون ثنائي ناجح حتى تحت الظروف الغير ملائمة كتلك السائدة في الشرق الأوسط (كما ظهر في عدد من الأمثلة) ومن الضروري تشجيع مثل هذا التعاون الثنائي حتى تسنح ظروف أكثر ملائمة تسمح بالحل الشامل.

المراجع

1- Allan، J. Anthony: Mallat، Chibli (eds.) 1995: Water in the Middle East: Legal، political and Commercial implications، London.

2- Baranmdat، Jőrg [ed.] 1997: Wasser - Konfrontation oder Kooperation. Ökologische Aspekte von Sicherheit am Beispiel eines weltweit begehrten Rohstoffs . Nomos Baden-Baden.

3- Biswas، Asit K. (ed.) 1994: International Waters of the Middle East. From Euphrates-Tigris to Nile. Water Resources Management Series No. 2، Oxford.

4- Dombrowsky، lnes 1995: Wasserprobleme im Jordanbecken: Perspektiven einer gerechten und nachhaltigen Nutzung internauonaler Ressourcen. Frankfurt/Main، Bern

5- Durth، Rainer 1996: Grenzüberschreitende Umweltprobleme und regionale Integration. Zur politischen Ökonomie von Oberlauf-Unterlauf Problemen an Internationalen Flüssen. Nomos Baden-Baden.

6- Kliot، Nuri 1994: Water Resources and Conflict in the Middle East. London، New York.

7- Kolars، John F.; MitcheL، William A. 1991: The Euphrates River and the Southeast Anatolia Development Project. Carbondale and Edwardsville، III.، Southern Illinois University Press.

8- Libiszewski، Stephan 1995: Das Wasser im Nahostfriedensprozeβ. Koniliktstrukturen und bisherige Vertragswerke unter wasserpolitischer Perspektive، in: Orient، No.4.

9- Libiszewski، Stephan; Schiffler، Manuel (eds.) 1996: Wasserkonflikte und Wassermanagement im Jordanbecken. Beiträge eines Colloqiums in Berlin، Juni 1995. Berlin.

10- Lowi، Miriam 1995: Water and Power: The politics of a scarce

resource in the Jordan River basin. Cambridge.

11- Naff، Thomas; Matson، Ruth C. 1995: Water in the Middle East: Conflict or Cooperation. Boulder، Col.، Westview Press.

12- Ohisson، Leif (ed.) 1995: Hydropolitics: Conflict over water as a development constraint. London.

13- Scheumann، Waltina 1993: New Irrigation Schemes in Southeast Anatolia and Northern Syria: More Competition and Conflict over the Euphrates?، in: Quarterly Journal of International Agriculture، No.3.

14- Schiffler، Manuel 1995: Das Wasser im Nahostfriedensprozeβ. Ansätze zu einer gerechten Aufteilung und Möglichkeiten zur Entschärfung der Wasserknappheit، in: Orient، No.4.

15- Starr، Joyce R.; Stoll، Daniel C. (eds.) 1988: The politics of scarcity: Water in the Middle East. Boulder، Colo.، Westview Press.

16- Vallianatos-Grapengter، Ina 1996: Die wasserstrategischen Aspekte im Sechs-Tage-Krieg und ihre Relevanz für die israelisch-arabischen Friedensgespräche، in: Libiszewski; Schiffler (eds.) 1996: Wasserkonflikte und Wassermanagement im Jordanbecken. Beiträge Colloquium in Berlin، Juni 1995. Berlin.

17- Waterbury، J. 1979: Hydropolitics of the Nile Valley. Syracuse، N.Y.، Syracuse Press.

18- Wolf، Aaron T. 1995: Hydropolitics along the Jordan River: The impact of scarce water resources on the Arab-Israeli conflict. Tokyo، United Nations University Press.

مقدمة المترجمين

الماء هو المادة التي أودع الله فيها سر الحياة. ويتوقف عليها استمرار العمران والوجود والبقاء. والماء هو عنصر الحياة الأول وهو أساس كل شيء حي، قال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾ (الأنبياء ٣٠).

وتعتبر المياه في الوقت الحاضر من أهم أسباب التوتر والنزاع في مناطق عديدة من العالم. وتتوقع دراسات عديدة لمراكز أبحاث دولية أن تكون الحروب القادمة بسبب ندرة المياه. ويزداد الطلب على المياه بصفة مستمرة بسبب الزيادة المضطردة في عدد السكان وفي ضوء ارتفاع معدلات الاستهلاك المائي مما يشكل ضغطاً على الموارد المائية المحدودة.

وتقع معظم الدول العربية في المنطقة الجافة التي تتميز بندرة المياه. وقد ازدادت حدة أزمة المياه العربية بعد أن قامت إسرائيل بالسطو على موارد مياه الدول المجاورة لها لكي تؤمن مستوى معين من الرفاهية لحياة المستوطنين الجدد. إذ تعتمد إسرائيل في سياستها المائية على استنزاف موارد المياه من نهر الأردن وهضبة الجولان السورية. ونتيجة لذلك فقد أصبح الأردن يعاني شحاً شديداً في المياه بعد أن تم تحويل حوالي نصف مياه نهر الأردن إلى سهول فلسطين الجنوبية. وأحد الأهداف الرئيسية للصراع على الساحة اللبنانية هو محاولة إسرائيل التحكم والاستيلاء على مياه نهر الليطاني.

وبالإضافة إلى ذلك فهناك الخلاف السوري، العراقي، التركي حول استغلال مياه نهري دجلة والفرات، حيث تهدد المشاريع التركية الضخمة في جنوب شرق الأناضول بنضوب موارد المياه في سوريا والعراق. أما في أفريقيا فإن مسألة توزيع مياه نهر النيل ما هي إلى قنبلة موقوتة توشك على الانفجار في أي وقت. كما تصاعدت حدة مشكلة التصحر في أماكن عديدة من إفريقيا بعد تضاؤل كميات الأمطار وتناقص المياه مما يهدد المياه بكافة ألوانها بالدمار.

ويتناول الكتاب الذي نحن بصدده مشكلة ندرة المياه في الشرق الأوسط واحتمالات النزاع القائمة، وهو نتاج لمؤتمر أكاديمي عقد في برلين في الفترة من ٢١-٢٢سبتمبر ١٩٩٦م. وتم تنظيم هذا المؤتمر بواسطة معهد التطور الألماني (GDI) ومعهد الإدارة في التصميم البيئي (IMUP). كما أن هناك مؤتمر آخر عن إدارة المياه في حوض نهر الأردن تم عقده أيضاً في معهد التطور الألماني في الفترة من ١٧- ١٨يونيو عام ١٩٩٥م.

وجدير بالذكر أن العمل الحالي هو ترجمة أمينة للكتاب الصادر عن دار نشر شبرنجر (Springer)، وجميع الآراء التي وردت في الأبحاث المختلفة إنما تعبر عن رأي مؤلفيها دون تدخل أو تعليق من المترجمين.

ونسأل الله تعالى أن يكون في هذا الكتاب النفع لكل من يقرأه.. وأن ندرك جميعاً الخطر المحدق بنا.. حيث إن الجميع في بوتقة واحدة.. والخطر قريب.

المترجمان

قائمة المشاركين

أولريخ كوفنر

Ulrich Küffner, Dr.-Ing. (Ph.D.),
Dipl. Ing. (M.Sc.),
Avenida Colon 1370, Dpt. 15-A
Quito
Ecuador

يورج بارنادات

Jörg Barandat, Dipl. Pad., LTC(GS)
Federal Armed Forces-
General Staff College
Manteuffelstr. 20
22587 Hamburg
Germany

جوشن رينجر

Jochen Renger, Dipl. Pol.
Heinrichsweg 3/28
72074 Tübingen
Germany

إنيس دومبروسكي

Ines Dombrowsky. Dipl.lng
The World Bank
1818 H-Street. N. W.
Washington, D.C. 20433
USA

والتينا شومان

Waltina Scheumann, Dr.-Ing., Dipl. Pol.
Technical University of Berlin, Imup
FR 2-7. Frnklinstr. 28/29
10587 Berlin
Germany

رينير دورث

Rainer Durth, Dr.rer.pol
The German Development Bank
Plamengartentr. 5-9
60325 Frankfurt/Main
Germany

مانويل شيفلر

Manuel Schiffler. Dr.rer.pol
The World Bank
1818 H-Street, N.W.
Washington. D.C. 20433
USA

إيتول كابلان

Aytül Kaplan, LL.M., Lawyer
Türkiye Halk Bankasi
Deutschland Reprasentanz
Marzellenstr.9
Germany

المحتويات

شكر وعرفان ..... هـ

مقدمة ..... ز

مقدمة المترجمين ..... ش

الباب الأول : المنظور القانوني والسياسي والاقتصادي حول نزاعات المياه

الفصل الأول : القانون الدولي للمياه نظم للتعاون ومناقشة المعاهدات الدولية للمياه

المؤلفين : يورج بارانادات وإيتول كابلان

(١,١) المياه كقضية أمن ٣

(١,٢) المبادئ المتناقضة للسيادة والوحدة ٧

(١,٢,١) قوانين هلسنكي ١١

(١,٢,٢) مسودة قانون استخدامات مجاري المياه الدولية غير الملاحية ١٥

(١,٢,٣) مفاوضات مسودة لجنة القانون الدولي في اللجنة القانونية للجمعية العمومية ١٨

(١,٣) تنفيذ القانون الدولي ٢٣

(١,٤) إدارة المياه وتقييم التأثيرات البيئية وتحليل التكلفة . المنفعة ٢٧

(١,٥) الخاتمة ٣٠

(١,٦) المراجع ٣٣

الفصل الثاني : الاتفاقيات الدولية للمياه : رؤيا للمقارنة

المؤلف : مانويل شيفلر

(٢,١) تحليل اتفاقيات المياه ٣٦

(٢,٢) أسس التحليل ٣٧
(٢,٣) الأخذ بالقوانين الدولية المألوفة في الحسبان ٣٧
(٢,٤) حقوق الدول الحوضية الأخرى في المياه ٤٠
(٢,٥) المخاطر الناجمة عن انخفاض معدل التدفق ٤٣
(٢,٦) نوعية المياه وحماية النظام البيئي ٤٦
(٢,٧) مراقبة وتنفيذ اتفاقيات المياه ٤٩
(٢,٨) النزاعات حول المياه والمسائل السياسية الأخرى ٥١
(٢,٩) التوصيات ٥٣
(٢,١٠) المراجع ٥٥

الفصل الثالث : عملية السلام في الشرق الأوسط : عقبات التعاون حول تقسيم المياه

المؤلف : جوشن ربجر

(٣,١) القوة على الحدود الإقليمية والمياه ٥٩
(٣,٢) الأمن والماء ٦٢
(٣,٣) الرفاهية والماء ٦٣
(٣,٤) الجمود الحالي لعملية السلام ٦٥
(٣,٥) نظرة مستقبلية ٦٨
(٣,٦) المراجع ٧٠

الفصل الرابع : العلاقات الخارجية العابرة للحدود والتكامل الإقليمي

المؤلف : رينير دورث

(٤,١) مشاكل أعلى وأدنى الأنهار الدولية في المناطق الغير متحدة ٧٤
(٤,١,١) الشروط الضرورية للحلول التعاونية ٧٥
(٤,١,٢) الفصل في منظور الحكومات ٧٦

(٤,٢) التكامل الأوروبي يغير الإطار الذاتي ٧٩
(٤,٢,١) التعاون الدولي داخل الاتحاد الأوروبي ٧٩
(٤,٢,٢) الاقتصاد السياسي الحكومي والخاص في الاتحاد الأوروبي ٨٠
(٤,٣) التنسيق المهلهل بين الحكومات على امتداد نهر الفرات والروابط الخاصة عبر نهر الراين ٨٦
(٤,٤) نصائح لتأمين حل مشاكل أعلى وأسفل الأنهار الدولية ٩١
(٤,٥) المراجع ٩٥

الفصل الخامس : المياه المتنازع عليها : تقسيم أو مشاركة

المؤلف : أولريخ كوفنر
(٥,١) المنازعات حول ضفاف الأنهار ٩٨
(٥,٢) الحلول التقليدية..... ١٠٣
(٥,٣) نحو البديل : المشاركة بدلاً من التقسيم ١٠٨
(٥,٤) المشاركة الإقليمية في المياه ١١٢
(٥,٥) المشاركة في الماء : حل لحوض الأردن ١١٧
(٥,٦) خطوات نحو طريقة المشاركة في حوض الأردن ١٢٣
(٥,٧) المراجع ١٢٧

الباب الثاني : دراسات إقليمية

الفصل السادس : حوض نهر الأردن : احتمالات التعاون في نطاق عملية السلام في الشرق الأوسط

المؤلف : إينس دومبروسكي
(٦,١) البيئة الهيدرولوجية والسياسية ١٣١

(٦,٢) نماذج الاستخدام الحالي..... ١٣٦
(٦,٣) مقارنة المواقف الاستراتيجية – المائية والاقتصادية ١٤٢
(٦,٤) الماء في عملية سلام الشرق الأوسط ١٤٥
(٦,٥) إمكانيات تعاون إقليمي إضافي ١٥٢
(٦,٦) حدود التعاون ١٦١
(٦,٧) دور المجتمع الدولي ١٦٥
(٦,٨) الاستنتاجات ١٦٦
(٦,٩) المراجع ١٦٨

الفصل السابع : النزاع على نهر الفرات تحليل للقضايا المتعلقة بالماء والغير متعلقة بالماء

المؤلف : والتينا شومان

(٧,١) التطور أحادي الجانب للزراعة المروية ١٧٣
(٧,٢) المستقبل الافتراضي لعجز المياه ١٧٧
(٧,٣) النقص الحالي للموارد المالية ١٧٨
(٧,٤) عملية المفاوضة : القضايا المتعلقة بالماء وغير المتعلقة به ١٨١
(٧,٥) الخلافات المبدئية وإجراءات توزيع المياه ١٩٢
(٧,٦) قضايا لم يتم التفاوض عليها ١٩٦
(٧,٦,١) التأثيرات الإيجابية لنشاطات دول المنبع على دول المصب ١٩٦
(٧,٦,٢) ظروف كميات المياه المنخفضة..... ١٩٨
(٧,٦,٣) نوعية المياه ٢٠٠
(٧,٧) مفاوضات حول التأثيرات الإيجابية ٢٠١
(٧,٨) الاستنتاجات ٢٠٤

(٧,٩) المراجع ٢٠٦

الفصل الثامن : نزاعات حول النيل أو نزاعات على النيل ؟

المؤلف : مانويل شيفلر
(٨,١) مخطط القرن لتخزين الماء ٢١٢
(٨,٢) الاتفاقيات الأولى على مياه النيل ٢١٢
(٨,٣) اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩م ٢١٤
(٨,٤) المجهول الأثيوبي ٢١٦
(٨,٥) قناة جونجلي ٢١٩
(٨,٦) اتفاقية لكامل حوض النيل ٢٢٠
(٨,٧) موقف السودان ٢٢١
(٨,٨) عواقل تغيير المناخ ؟ ٢٢٣
(٨,٩) المخاطر بعيدة الأجل بالنسبة لمصر ٢٢٤
(٨,١٠) التوسع في الري بمصر أم إعادة الإصلاح التركيبي ؟ ٢٢٦
(٨,١١) مياه النيل لأجل سيناء، غزة وإسرائيل ؟ ٢٢٧
(٨,١٢) هل نزاعات مياه حقيقية أم نزاعات سياسية ؟ ٢٢٨
(٨,١٣) اهتمامات إقليمية للمياه في دول حوض النيل ٢٢٩
(٨,١٤) المراجع ٢٣٠
ملحق[1] ٢٣٣
اتفاقية بشأن قانون استخدامات المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (٢١ مايو ١٩٩٧م) ٢٣٣
اتفاقية مؤقتة بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٦٠

الاتفاقية بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على قطاع غزة ومنطقة أريحا ٢٧٦
معاهدة السلام بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية (٢٦ أكتوبر ١٩٩٤م) ٢٧٨
الاتفاقية بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السورية للاستفادة من نهر اليرموك ٢٨٦
الاتفاقية بين جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة للإفادة الكاملة من مياه النيل ٢٩٣
ثبت المصطلحات ٣٠١
أولاً : عربي – انجليزي ٣٠١
ثانياً : إنجليزي – عربي ٣١١
كشاف الموضوعات ٣٢١